العرب
السبت 2021/03/20
السنة 43 العدد 12005

خدمات التوصيل أثناء الحظر الجزئي تنعش الاقتصاد الأردني

ضبط خطة لتأمين خدمات توصيل الطعام والحلويات عبر التطبيقات الذكية

أنعشت خدمات التوصيل الاقتصاد الأردني خلال فترة الإغلاق الجزئي الذي تفرضه الحكومة، حيث مكنت من رفع إنتاجية خدمات المطاعم وقطاع الحلويات بفضل تطبيقات ذكية، مما أعطى زخما للاقتصاد الباحث عن النمو في ظل ضغوط كبيرة.

لا حاجة للتبضع سنطلب عبر تطبيقة ذكية

عمان – حاولت الحكومة الأردنية ضبط إيقاع أزمة فايروس كورونا من خلال المواءمة ما بين الاستجابة الصحية والاقتصادية لتداعياتها، وهو ما تمثل في خدمات التوصيل التي مكنت من تأمين خدمات الأطعمة والأدوية مما خلق حركية اقتصادية رفعت إنتاجية قطاع المطاعم والأدوية.

وكانت وزارة النقل قد أرست نظام دعم العاملين بقطاع التاكسي لتأمين خدمات التوصيل والاستلام "دلفري"، كأحد البدائل المطروحة لمساعدة العاملين لتسديد التزاماتهم المالية.

وأكد معنيون في قطاعات الطعام والتوصيل لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) الجمعة، أهمية قرار الحكومة الذي سمح فيه بتقديم خدمات التوصيل يوميا خلال فترات الإغلاق الاقتصادي، مما أسهم في رفع وتيرة عمل وزيادة إنتاجية أكثر من 20 ألف مطعم ومحل حلويات تعمل محليا عبر 106 شركات توصيل توزع منتجاتها إلى السكان في مختلف مناطق المملكة.

وتكشف الأرقام الرسمية، أن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات منحت حوالي 140 شركة تقدم خدمات التوصيل، تراخيص عمل وتصاريح تمكنها من العمل خلال فترات الحظر الجزئي.

صلاح اللوزي

الخطة تتضمن نماذج لتقديم خدمات التوصيل بالتطبيقات الذكية

وأكد في هذا السياق مدير وحدة تنظيم البريد في الهيئة سهم الطراونة أن "الهيئة سمحت لنحو 106 شركات من أصل 140 شركة توصيل بتقديم خدمات طلب وتوصيل الأطعمة خلال أوقات الحظر الجزئي، مبينا أنها مكنت 34 شركة توصيل متخصصة بإيصال الأدوية والمستلزمات الطبية من العمل خلال أوقات الحظر الجزئي".

وأكد الطراونة أن "الهيئة لن تدخر جهدا في منح التصاريح اللازمة لشركات التوصيل، التي تعمل على خدمة المواطنين والسكان ضمن إجراءات وقاية وتدابير سلامة تضمن صحة المواطنين".

وقال مدير عام هيئة تنظيم قطاع النقل البري صلاح اللوزي إن "الهيئة ستدعم سيارات التاكسي بتمكينها من العمل على تقديم خدمات توصيل الطعام والحلويات خلال فترات الحظر الجزئي"، متوقعا "استفادة 10 آلاف تاكسي على الأقل في مختلف محافظات المملكة من خطة جديدة تدعم ذلك النمط من أنماط النقل العام".

وأضاف أن "الهيئة وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات وأمانة عمان ستنجز خطة تتضمن تعبئة نماذج لتقديم خدمات التوصيل، وتسمح بعمل مركبات عبر التطبيقات الذكية المصرح لها بتقديم خدمات التوصيل، والتاكسي الأصفر، وفق شروط أبرزها ألا يعمل مقدم الخدمة إلا على خدمات توصيل الطعام والحلويات".

وأوضح اللوزي أن "سيارات التاكسي ستوزع على شركات التوصيل، ولن تمنح الشركة حرية اختيار السائق والأمر ذاته بالنسبة للسائق".

وقال نقيب أصحاب التاكسي أحمد أبوحيدر إن "القرار الحكومي الجديد هو خطوة أولى نحو تحسين أوضاع مشغلي التاكسي الأصفر، جراء ما عانوه من تداعيات جائحة فايروس كورونا والسعة المقعدية التي تم فرضها للتصدي للفايروس".

وأضاف أن "نمط التاكسي الأصفر يعاني من تحديين بارزين يتمثلان بعمل تطبيقات النقل الذكية غير المرخصة على خطوط النقل العام، إلى جانب عودة العمل بسعة مقعدية تبلغ 50 في المئة، ما يستدعي منحه المزيد من الحوافز لتنفذ ذلك النمط من أنماط النقل العام الذي يرفد خزينة الدولة بالملايين من الدنانير".

ولفت أبوحيدر إلى أن 11400 تاكسي تعمل في العاصمة عمان، داعيا إلى تقديم المزيد من الحوافز التشجيعية لأصحابها لضمان مشاركتهم بشكل أكبر في عمليات توصيل طلبات الطعام لتخدم المطاعم ومحال الحلويات والسكان، لما يمتلكه التاكسي الأصفر من شبكة خطوط لديها قدرة الوصول إلى مختلف مناطق المملكة.

وأكد نقيب أصحاب المطاعم والحلويات الأردنية عمر العواد أن القرار الحكومي بإتاحة خدمات توصيل الطعام والحلويات خلال فترات الحظر الجزئي، ساهم في الحد من تداعيات فايروس كورونا على القطاع، ووفر فرص عمل للقطاعات الأخرى المساندة كقطاع النقل والتوصيل.

وأضاف أن القرار الجديد حمل مؤشرات إيجابية تمنح الأمل، وتعزز ثقة الناس بخدمات التوصيل ويضمن سلامتهم مع معايير صارمة، مؤكدا أهمية إتاحة خدمات طلب وتوصيل الطعام أيضا خلال فترات الحظر الشامل، لكونها ستنعكس بشكل أكبر وأوسع على قطاعات اقتصادية أخرى بشكل غير مباشر.

وطالت تداعيات جائحة فايروس كورونا قطاع المطاعم والحلويات الذي كافح وعانى منذ بدايتها، وأكد مدير عام شركة كريم الأردن محمد الحكيم أن خدمة توصيل الطعام التي أتاحتها الحكومة مثلت طوق نجاة للقطاع برمته والقطاعات المساندة له، كما وفرت فرص عمل لنحو 5 آلاف سائق مسجل لدى كريم.

وأضاف أن خدمات التوصيل أثبتت بأنها أحد الحلول الناجعة في دعم الإجراءات الحكومية للحدّ من انتشار وباء كورونا، مؤكدا ازدياد شعبيتها على كل المستويات لمساهمتها في تقليل حركة المواطنين، والحدّ من التجمعات وضمان توصيل الاحتياجات الأساسية.

وأعرب الحكيم عن أمله بأن يتم السماح لقطاعات أخرى بالعمل أثناء ساعات الحظر مثل البقالات، التي ما زالت تشهد تدافعا من قبل المواطنين لشراء احتياجاتهم الأساسية قبل ساعات الحظر، مما يسهم بتخفيف الازدحام قبيل بدء ساعات الحظر.

وقالت مديرة جمعية المطاعم السياحية إليانا جعنيني إن إتاحة خدمة توصيل الطلبات كانت منذ بداية جائحة فايروس كورونا مطلبا مستمرا للقطاع، مؤكدة بأنها تزيد من حجم مبيعات المطاعم السياحية حتى 20 في المئة أسبوعيا.

وأضافت أنها خطوة في الاتجاه الصحيح للمطاعم التي تقدم خدمات الطعام، مؤكدة على ضرورة فتح خدمة التوصيل لمدة 24 ساعة حتى في أوقات الحظر الشامل كما هو معمول به في دول العالم، خاصة مع قرب حلول شهر رمضان المبارك.

وأكدت جعنيني أن إتاحة مدة التوصيل خلال فترات الحظر الشامل ستنعكس على نحو 40 في المئة من حجم مبيعات المطاعم.

وأفادت مدير عام شركة طلبات الأردن هلا سراج بأن القرار الحكومي بإتاحة خدمات توصيل الطعام والحلويات خلال الحظر الجزئي ساهم بدعم ألفي مطعم ومحل حلويات تعمل بالشراكة مع طلبات، إلى جانب دعمه عددا مماثلا من السائقين الذين يعملون تحت مظلة التطبيق خلال الحظر.

وأضافت أن خدمات التوصيل مكنت الكثير من المطاعم من الاستمرار وضمنت عدم خروجها من السوق، مشيرة إلى أن الكثير من المطاعم كانت ستغلق لولا التدخل الحكومي بإتاحة خدمات التوصيل.

وأكدت سراج أن الحركة على المطاعم ومحال الحلويات في زيادة حتى في أوقات النهار، فالناس باتوا يلجؤون إلى خدمات طلب وتوصيل الطعام بأضعاف الطلب الذي كان موجودا قبل جائحة فايروس كورونا، لافتة إلى أن القرار أنعش المطاعم ومحال الحلويات والسائقين بعد الذي عانته جراء كورونا.

كورونا والتأزم الاقتصادي يضربان متاجر «وان دولار» في لبنان

ألقت جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية في لبنان بظلال قاتمة على متاجر "وان دولار" في لبنان، حيث اضطرت إلى غلق أبوابها بسبب التهاوي القياسي لليرة أمام الدولار، ما قوض قدرة التجار على استيراد البضائع بالعملة الصعبة في ظل تدني الدخل الفردي وارتفاع نسبة البطالة.

بيروت – تسبب الانهيار القياسي لقيمة الليرة اللبنانية في انهيار محال الـ"وان دولار" نظرا إلى عدم قدرة التجار على استيراد البضائع بالعملة الصعبة.

ووسط الشارع الرئيسي لمدينة النبطية يجلس الشاب الأربعيني شريف غادر على كرسي خشبي أمام متجره، ممضيا ساعات طوالا في مراقبة حركة المواطنين ذهابا وإيابا، آملا في أن يحظى باهتمام زبون يستطلع محتويات المتجر المخصص لبيع السلع بدولار واحد والمنتشرة في الكثير من مدن وقرى جنوب لبنان تحت اسم "وان دولار".

يقول شريف غادر بعد أن نفث إلى الأعلى دخان نرجيلته تعبيرا عن يأسه وانزعاجه من تردي الوضع الاقتصادي المزري، "لم يعد بمقدور أحد تحمل هذا الضغط النفسي والحياتي الخانق والصعب فقد وصلنا إلى حد الانهيار".

ونسبت وكالة شينخوا لشريف قوله "منذ عدة سنوات عملت كما الكثيرين للاستثمار بتجارة وان دولار، يوم كان الدولار الأميركي يساوي 1515 ليرة لبنانية وتفاءلنا خيرا بمردود ممتاز في تلك الفترة".

وأشار إلى أن الزبائن كانوا يتهافتون بكثرة على هذه المحال بعدما وجدوا فيها ملجأ رخيصا للتوفير في شراء مختلف أنواع حاجياتهم، بحيث كانوا يبتاعون كل سلعة مهما كانت بـ1515 ليرة لبنانية.

وقال بينما كان يشير بأصبعه الراجفة إلى رفوف محله التي تكدست فوقها الكثير من الأصناف والتي تشي بكساد السوق "لم نكن نتوقع مثل هذا الزلزال المدمر الذي ضربنا، فارتفاع الدولار الأميركي الجنوني مقابل الليرة اللبنانية قضى على الكثير من هذه المحال وما بقي منها يحاول الصمود على أمل تحسن الأوضاع بعد تشكيل حكومة جديدة في لبنان".

ويواجه لبنان منذ أغسطس الماضي شغورا حكوميا وأزمات سياسية واقتصادية ومالية تشابكت مع المعيشية والصحية فأدت إلى تفاقم الفقر والبطالة والتضخم المالي وانهيار العملة وسط تراجع متسارع في احتياطي النقد الأجنبي منذ أكتوبر 2019.

من جهته قال التاجر سالم العبدالله الذي كان يدير مجموعة من محال "وان دولار" في عدة قرى محاذية لمدينة النبطية، إن هذه المحال عاشت عصرا ذهبيا على مدى السنوات العشر الماضية.

وأضاف "ضرب تفشي كورونا وانهيار العملة اللبنانية أمام الدولار الأميركي والبطالة وما شابه من هذه المآسي، هذا القطاع التجاري الملقب بأم الفقير".

وأكد مسؤول قسم المراقبة في مصلحة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد بمحافظة النبطية حسن سبليني أن ظاهرة متاجر "وان دولار" وصلت إلى حد الأفول في أسواق جنوب لبنان.

وأشار سبليني إلى أن آخر إحصاء في الجنوب يشير إلى تعثر أو إقفال حوالي 57 في المئة من هذه المحال.

واعتبر سبليني أن ارتفاع الدولار الأميركي الجنوني وعدم قدرة التجار على استيراد البضائع بالعملة الصعبة وتدني الدخل الفردي والبطالة قد أثرت كلها سلبا على متاجر "وان دولار" وعلى القطاع التجاري بشكل عام في لبنان.

خراب في كل مكان

من جهته قال التاجر سهيل حمدان الذي يجاهد من أجل عدم إقفال محله في بلدة كفرتبنيت في الجنوب اللبناني "قبل سنوات عدة عمت محلات وان دولار مناطق الجنوب، ودفع الإقبال المتزايد عليها بأصحابها إلى تكثيف وتنويع محتوياتها، فباتت تستهوي المتسوقين من مختلف الأعمار".

وأضاف "لقد انقلب الحال بتجارتنا بعد الانهيار الاقتصادي والمالي والضائقة المعيشية في ظل تفشي كورونا، ما دفع بالكثيرين إلى الإقفال في حين لا يزال البعض يصارع بعناد في سبيل البقاء ولو بالبيع دون أرباح".

وأشارت مدرسة مادة الاقتصاد في معهد النبطية الفني فاطمة محيو إلى أن تداعيات الأزمة الاقتصادية وكارثة انفجار مرفأ بيروت وتفشي فايروس كورونا فرضت كلها على اللبنانيين نمطا جديدا في طريقة عيشهم.

وأضافت "تخلى اللبنانيون عن الكثير من عاداتهم التي عرفوها في الماضي القريب، وأجبروا على الاكتفاء بالضروريات كي يتمكنوا من العيش مع ازدياد إقفال المؤسسات وارتفاع نسبة البطالة".

وقالت إن "تعثر متاجر وان دولار جاء في سياق التدهور الاقتصادي الذي ضرب كافة المصالح في لبنان، جعل من المستحيل أن تصمد هذه المحال في ظل ارتفاع الدولار مع الفقر الذي طال مختلف شرائح المجتمع اللبناني".

وأشار نادر فواز إلى أنه "أقفل متجره وجمع محتوياته في منزله في بلدة الخيام بشرق جنوب لبنان تمهيدا لعرضها في الأسواق الشعبية المنتشرة في العديد من مناطق جنوب لبنان، في محاولة لتصريف ما أمكن من بضاعة وبأسعار الكلفة تقريبا".

وأكد عضو جمعية صغار التجار بشرق جنوب لبنان نضال عيسى أن "القطاعات الصناعية والتجارية المرتبطة بالدولار الأميركي يستحيل أن تصمد في وجه ما هو حاصل من انهيار للعملة اللبنانية".

> **57**
> في المئة من متاجر الـ«وان دولار» في لبنان أغلقت بسبب انهيار الليرة أمام الدولار

وأضاف ليس من المستغرب انهيار قطاع تجارة "وان دولار" بالإضافة إلى الكثير من القطاعات التجارية بعدما أصبح أكثر من نصف سكان لبنان فقراء بحلول العام 2021 في حين أن معدلات التضخم تجاوزت نسبة 100 في المئة.

وقال عيسى إن "آخر تقرير أعده البنك الدولي أشار إلى أن نسبة الفقر المدقع في لبنان عام 2021 أصبحت 23.2 في المئة بعدما كانت 1.8 في المئة، ولدى الطبقة الفقيرة كانت 19.8 في المئة فارتفعت إلى 32 في المئة حاليا".

ويواجه لبنان أزمات اقتصادية ومالية ومعيشية متشابكة أدت إلى ارتفاع معدل الفقر إلى أكثر من 50 في المئة وإلى تفاقم البطالة والتضخم المالي وانهيار العملة المحلية والقدرة الشرائية وسط تراجع متسارع في احتياطي النقد الأجنبي منذ أكتوبر 2019 مع تجميد البنوك للسحوبات النقدية بالدولار الأميركي وتقييدها بالعملة المحلية.